التمكين الاقتصادي للنساء الحرفيات في المملكة المغربية و المملكة العربية السعودية : دراسة مقارنة

Economic Empowerment of Women Artisans in the Kingdom of Morocco and the Kingdom of Saudi Arabia

A Comparative Study

د. كنزة القاسمي

Dr. Kenza El Kasmi

كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ جامعة ابن زهر-المملكة المغربية

kanzasocio@gmail.com

+٢١٢٧١٢٠٥٧١٣٢

د.نوره بنت عبدالله الجماز

Dr. Noura bint Abdullah Al-Jammaz

كلية الفنون – قسم الفنون البصرية ـ جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية

naljammaz@ksu.edu.sa

+٩٦٦٥٥٥٤٤٩٩٠٢

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل التمكين الاقتصادي للنساء الحرفيات في المغرب والمملكة العربية السعودية من خلال مقاربة مقارنة تمزج بين التحليل البنيوي-الثقافي والفني والتحليل المؤسساتي-التنموي. ننطلق من فرضية مفادها أن التمكين الاقتصادي لا يتحقق فقط عبر إدماج النساء في الحرف الفنية والتراثية أو دعم مشاريعهن الصغيرة، بل عبر تفكيك البنى الاجتماعية والثقافية التي تُعيد إنتاج اللامساواة لجندرية.وتُظهر الدراسة، بالاستناد إلى إطار نظري يستلهم أعمال بيير بورديو حول

الهيمنة الرمزية وتقسيم العمل الجندري، ومن نظريات التنمية الجندرية المعاصرة، أن التجربة المغربية ترتبط أساسًا بمعيقات بنيوية مثل الأمية والعقلية الذكورية والفصل الرمزي بين الفضاءين العام والخاص، مما يؤدي إلى تمكين اقتصادي جزئي رغم المشاركة الإنتاجية الواسعة للنساء. في المقابل، تكشف التجربة السعودية عن تحول مؤسساتي عميق مرتبط برؤية ٢٠٣٠، حيث أسهمت المبادرات الحكومية وهيئات الثقافة والفنون والتراث وبرامج التدريب والتمويل في إعادة تشكيل دور المرأة الحرفية في الاقتصاد الوطني، دون إلغاء التحديات المرتبطة بالتسويق والاستدامة والربط بين الحرفة وريادة الأعمال .

وتخلص الدراسة إلى أن المقارنة بين التجربتين تُظهر اختلافًا في نماذج التمكين: نموذج مغربي قائم على صراع بنيوي-ثقافي مع الإرث التقليدي، ونموذج سعودي قائم على إعادة هندسة المؤسسات الثقافية والاقتصادية. ونستنتج أن أي تمكين حقيقي يقتضي الجمع بين الإصلاح الثقافي والتحول المؤسساتي في الآن ذاته.

الكلمات المفتاحية : التمكين الاقتصادي – النساء- الحرفيات – المغرب – المملكة العربية السعودية.

Abstract

This comparative study examines the economic empowerment of craftswomen in Morocco and Saudi Arabia through a dual analytical lens: a structural-cultural approach and an institutional-developmental approach. The authors argue that economic empowerment transcends income generation and requires dismantling the social and symbolic structures that reproduce gender inequalities.

Drawing on Pierre Bourdieu’s concepts of symbolic domination and gendered division of labor, as well as contemporary

gender-and-development theories, the study shows that the Moroccan case is shaped by deep-rooted constraints such as structural illiteracy, patriarchal habitus, and symbolic boundaries between public and private spaces. These factors limit women's access to decision-making and commercial negotiation despite their central role in production.

In contrast, the Saudi case reflects a profound institutional transformation driven by Vision ٢٠٣٠, with governmental programs, cultural institutions, and heritage initiatives contributing to redefining the role of craftswomen within the creative economy, while challenges remain in achieving sustainability, marketing, and integrating crafts into entrepreneurship.

The study concludes that the comparison reveals two distinct models: a Moroccan model struggling with entrenched socio-cultural structures, and a Saudi model driven by institutional modernization. Ultimately, genuine empowerment requires combining structural cultural change with institutional reform.

Keywords: Economic Empowerment , Women Artisans , Morocco , Saudi Arabia.

المقدمة

يشكّل التمكين الاقتصادي للنساء في العالم العربي أحد أهم المداخل لفهم التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية المرتبطة بالتنمية. ومع تنامي أهمية الصناعات الإبداعية والحرف التقليدية في الاقتصاديات المعاصرة، برزت المرأة الحرفية في المملكة

المغربية والمملكة العربية السعودية بوصفها فاعلًة اقتصاديًا وحاملة للتراث اللامادي وجزء حيويا ضمن عملية إعادة إنتاج الهوية الثقافية.

غير أنّ هذا الدور لا يُمارَس ضمن نفس الشروط البنيوية في البلدين؛ إذ يتخذ التمكين الاقتصادي مسارات متباينة .ففي المغرب، يتأطر عمل النساء داخل بنية قروية تتقاطع فيها الأمية البنيوية مع الهابيتوس الذكوري، مما يخلق مفارقة بين المشاركة الإنتاجية والإقصاء من الفضاء الاقتصادي الرسمي.

أما في المملكة العربية السعودية، فتشهد الحرف التقليدية تحولات جذرية بفعل رؤية ٢٠٣٠ التي تضاعفت معها البرامج المهنية، والحاضنات، والتشريعات، مما أدى إلى إعادة هيكلة القطاع وفتح آفاق واعدة لاقتصاد الحرفيات.

لكن هذا الاختلاف لا يلغي وجود قاسم مشترك بين التجربتين: فرغم تباين السياق، إلا أن النساء الحرفيات يواجهن تحديات في الانتقال من الإنتاج إلى الريادة، ومن العمل الحرفي إلى الفعل الاقتصادي المستقل.

بناءً عليه، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل مقارن يأخذ بعين الاعتبار المعطيات التالية:

١- البنية الثقافية الرمزية للتمكين بالمغرب: الأمية، تقسيم العمل الجندري، العنف المستتر.

٢- البنية المؤسساتية-الاقتصادية للتمكين في المملكة العربية السعودية: التشريعات، الدعم، التنظيم.

٣- المقارنة بين المسارين لفهم كيف يعاد إنتاج اللامساواة أو تجاوزها.

مشكلة البحث:

السؤال الرئيسي :

كيف تساهم الحرف التقليدية في تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا في كل من المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية، وما هي أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين؟

الأسئلة الفرعية:

١- ما هي السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أطرت تطور المشاريع الحرفية النسائية في البلدين؟

٢- ما هي الأطر المؤسساتية والقانونية الداعمة في كل بلد؟

٣- كيف تعمل التعاونيات والمشاريع الحرفية النسوية في كلا البلدين؟

٤- ما هو الأثر الاقتصادي والاجتماعي على النساء المنخرطات؟

٥- ما هي التحديات المشتركة والخاصة بكل سياق؟

٦- ما هي الدروس المستفادة وإمكانيات التعلم المتبادل؟

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية:

- تختلف درجة تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا عبر الحرف التقليدية بين المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية باختلاف السياقات الثقافية والبنى المؤسساتية، حيث يسهم الدعم المؤسساتي القوي في تعزيز فعالية التمكين.

الفرضيات الفرعية:

- تساهم الحرف التقليدية في تحسين الدخل وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للنساء في كلا البلدين، لكن بدرجات متفاوتة.

- يرتبط نجاح المشاريع الحرفية النسائية بمدى توفر الأطر القانونية والمؤسساتية الداعمة، وهو ما يظهر بشكل أوضح في التجربة السعودية مقارنة بالمغربية.

- تؤدي التعاونيات الحرفية في المغرب دورًا مهمًا في إدماج النساء اقتصاديًا، غير أن أثرها يظل محدودًا بسبب المعيقات الثقافية وضعف الرأسمال المعرفي.

- تسهم السياسات العمومية وبرامج التمكين في المملكة العربية السعودية في تعزيز الاعتراف الاجتماعي بالمرأة الحرفية وتوسيع مشاركتها في الفضاء العام.

- تشكل التقاليد الاجتماعية وتقسيم العمل الجندري أبرز التحديات المشتركة، مع اختلاف حدّتها بين البلدين.

- يتيح تبادل الخبرات بين التجربتين إمكانيات مهمة لتطوير نماذج أكثر شمولًا واستدامة لتمكين النساء الحرفيات في السياقين المدروسين.

أهمية البحث

تكتسي هذه الدراسة أهمية علمية ومجتمعية خاصة، بالنظر إلى راهنية موضوع التمكين الاقتصادي للنساء من جهة، وارتباطه بقطاع الحرف التقليدية باعتباره أحد مكونات الاقتصاد الاجتماعي والإبداعي من جهة ثانية، إضافة إلى اعتماده مقاربة مقارنة بين سياقين متباينين بنيويًا وثقافيًا ومؤسساتيًا، هما المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية.

على المستوى العلمي والنظري، تساهم هذه الدراسة في إغناء الأدبيات السوسيولوجية والفنية حول قضايا الجندر والتنمية، من خلال تجاوز المقاربات الوصفية للتمكين الاقتصادي، والانتقال إلى تحليل بنيوي يربط بين الهيمنة الرمزية، ورأس المال الثقافي، وتقسيم العمل الجندري، ودور المؤسسات في إعادة إنتاج أو تفكيك علاقات اللامساواة. كما تكتسب الدراسة أهميتها من توظيفها لإطار نظري نقدي مستمد من أعمال بيير بورديو، وربطه بسياقات معاصرة، وهو ما يندر حضوره في الدراسات المقارنة بين الدول العربية.

أما على المستوى المنهجي، فتنبع أهمية البحث من اعتماده منهجًا مقارنًا يسمح بفهم الفروق والتقاطعات بين تجربتين تختلفان في طبيعة السياسات العمومية ومستوى التحديث المؤسساتي. إذ يتيح هذا المنهج إبراز كون التمكين الاقتصادي لا يتحدد بقدرات النساء الفردية فقط، بل يتشكل داخل بنى اجتماعية وثقافية واقتصادية متباينة، مما يعمّق فهم شروط نجاح أو تعثر سياسات التمكين.

وعلى المستوى الاقتصادي والتنموي، تبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الحرف التقليدية باعتبارها مجالًا حيويًا لخلق فرص الشغل وتحقيق الإدماج الاقتصادي

للنساء، خاصة في المناطق القروية والهامشية. كما تُظهر الدراسة كيف يمكن للاقتصاد الإبداعي، عندما يُدعّم بسياسات مؤسساتية واضحة، أن يتحول إلى رافعة حقيقية لتمكين النساء، كما هو الحال في التجربة السعودية، مقابل محدودية الأثر في السياق المغربي بسبب استمرار المعيقات البنيوية.

أما من الناحية الاجتماعية والثقافية، فتكتسب الدراسة أهميتها من كونها تكشف عن الأبعاد غير المرئية للتمكين، وعلى رأسها الاعتراف الاجتماعي والرأسمال الرمزي، وتوضح أن غياب هذا الاعتراف يُفرغ التمكين الاقتصادي من مضمونه الحقيقي. كما تسهم في تفكيك الصور النمطية المرتبطة بعمل النساء الحرفيات، وتبرز دور الثقافة والمؤسسات في إعادة تعريف موقع المرأة داخل الفضاء العام.

وعلى المستوى العملي وصنع السياسات، تقدم هذه الدراسة معطيات تحليلية يمكن أن يستفيد منها صانعو القرار والفاعلون في مجال التنمية والاقتصاد الاجتماعي، من خلال إبراز نقاط القوة في النموذج السعودي، ونقاط الضعف في النموذج المغربي، واقتراح آليات عملية لتطوير سياسات أكثر شمولًا واستدامة لتمكين النساء الحرفيات.

وبذلك، تتجلى أهمية هذا البحث في كونه لا يقتصر على تشخيص واقع التمكين الاقتصادي للنساء الحرفيات، بل يسعى إلى فهم آلياته البنيوية، ومساءلة شروطه الثقافية والمؤسساتية، واقتراح سبل تطويره في السياقين المدروسين، مما يمنحه قيمة علمية وتطبيقية في آن واحد.

أهداف البحث:

١- تقديم تحليل سوسيولوجي مقارن لتمكين النساء الحرفيات في البلدين.

٢- تفكيك البنى الثقافية الرمزية المنتجة للهيمنة في السياق المغربي.

٣- تحليل التحول المؤسساتي في تجربة المملكة العربية السعودية على ضوء رؤية ٢٠٣٠

٤- إبراز الفروق والتقاطعات بين النموذجين.

٥- صياغة مقترحات وتوصيات قائمة على المقارنة العلمية.

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على منهجية مركبة:

١- منهج سوسيولوجي بنيوي-ثقافي (الحالة المغربية):

- يعتمد على مفاهيم بورديو (الهيمنة الرمزية، الحقول، الهابيتوس) (Bourdieu, ١٩٩٠, ١٩٩٨)

- يستند على دراسة ميدانية، وتحليل إثنوغرافي لنساء إمْسوان، شمال أكادير بالمغرب، (دراسة ميدانية قامت بها الأستاذة كنزة القاسمي)

- يوظّف مقاربات الجندر وتقسيم العمل، ويقرأ "التمكين" كعلاقة بين الموارد والقدرة على الفعل والنتائج. (Kabeer, ١٩٩٩; Sen, ١٩٩٩)

٢- منهج تحليلي-مؤسساتي (الحالة السعودية):

- مراجعة تقارير هيئات التراث والثقافة والفنون ضمن المتاح (هيئة التراث السعودية، ٢٠٢١؛ وزارة الثقافة السعودية، ٢٠٢٣).

- تحليل السياسات العمومية (رؤية ٢٠٣٠) (Kingdom of SaudiArabia, ٢٠١٦)

- مراجعة الأدبيات حول عمل الحرفيات والاقتصاد الإبداعي.

(UNDP UNCTAD, ٢٠١٠; & UNESCO, ٢٠١٣; UNESCO, ٢٠٢٢).

٣- المنهج المقارن:

- مقارنة بنية التمكين (معرفية – اقتصادية – اجتماعية) (Kabeer, ١٩٩٩)

- مقارنة التحديات وفرص التطور. (UNDP & UNESCO, ٢٠١٣; UNCTAD, ٢٠١٠)

- تفسير الفروق عبر علاقة الثقافة بالمؤسسات.

(North, ١٩٩٠; Bourdieu, ١٩٩٨).

مجتمع البحث

يتحدد مجتمع البحث في هذه الدراسة وفق طبيعة المقاربة المقارنة المعتمدة، حيث يشمل مجتمعين مختلفين من حيث الامتداد الجغرافي والسياق المؤسساتي، لكنهما يلتقيان في موضوع الحرف التقليدية النسائية بوصفها مدخلًا للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

في الشق المغربي، يتكوّن مجتمع البحث من النساء المنخرطات في التعاونيات النسائية العاملة بإمسوان، التابعة لإقليم أكادير، والمتخصصات في إنتاج وتسويق المنتوجات المستخلصة من أركان.ويُعد هذا المجال نموذجًا دالًا على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الوسط القروي، حيث تمثل تعاونيات الأركان أحد أبرز أشكال تنظيم العمل الحرفي النسائي بالمغرب، وما يرتبط به من خصوصيات اجتماعية وثقافية واقتصادية.

أما في الشق السعودي، فيتكوّن مجتمع البحث من النساء الحرفيات المشتغلات في مجال الحرف التقليدية عبر مناطق مختلفة من المملكة العربية السعودية، دون حصره في نطاق جغرافي ضيق، وذلك بالنظر إلى الطابع الوطني للسياسات العمومية المعتمدة في هذا المجال. ويوحَّد مجتمع الدراسة في الحالة السعودية ليس بالمجال الجغرافي، بل بكونه خاضعًا لنفس الأطر المؤسساتية والقانونية والسياسات الداعمة للحرف التقليدية النسائية، خاصة تلك المرتبطة برؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرامج تمكين المرأة والاقتصاد الإبداعي.

وبذلك، فإن اختلاف حجم ونطاق مجتمع البحث بين الحالتين لا يُعدّ عائقًا منهجيًا، بل يُعبّر عن اختلاف نماذج التمكين ذاتها؛ إذ يمثّل المجتمع المغربي نموذجًا محليًا قائمًا على التعاونيات القروية، في حين يعكس المجتمع السعودي نموذجًا وطنيًا مؤسساتيًا موحد السياسات، مما يعزز القيمة التحليلية للمقارنة ويُبرز أثر السياق المؤسساتي في تمكين النساء الحرفيات..

الإطار النظري الموجّه للمقارنة

يعتمد التحليل على أربعة مفاتيح تفسيرية متكاملة:

١- التمكين كعملية متعددة الأبعاد:

يُفهم التمكين بوصفه انتقالًا من امتلاك موارد (مهارة/معرفة/شبكات/دخل) إلى امتلاك القدرة على الفعل (التفاوض، اتخاذ القرار، التحكم في العائد) ثم ترجمة ذلك إلى إنجازات مستقرة (مشروع مستدام/اعتراف/استقلال) (Kabeer, ١٩٩٩; Sen, ١٩٩٩)

٢- الحرف داخل الاقتصاد الإبداعي وسلاسل القيمة:

تُفهم الحرفة كبنية اقتصادية-ثقافية تُنتج القيمة عبر الإبداع والرموز والهوية، ويظهر أن التحدي المركزي غالبًا هو السيطرة على حلقات التسويق والتصميم والولوج للأسواق.

كما أن ربط الحرف بالتراث غير المادي يوفر سندًا معياريًا لسياسات السوق بشرط ألا ينتهي إلى تجميد المنتج بدل تطويره. (UNCTAD, ٢٠١٠; UNDP & UNESCO, ٢٠١٣). ،(UNESCO, ٢٠٠٣; UNESCO,٢٠٢٢).

٣- المؤسسات كـ«قواعد لعبة» للتمكين :

تفسر المقاربة المؤسساتية التفاوت بين البلدين عبر اختلاف القواعد المنظمة للتسجيل والترخيص والتمويل والتسويق والحماية، أي عبر تكاليف المعاملات والفرص المتاحة داخل السوق الرسمي.

(North, ١٩٩٠; World Bank, ٢٠٢٠)

٤- رأس المال الاجتماعي والتنظيم الجماعي :

يدعم رأس المال الاجتماعي والنماذج التعاونية قدرة الحرفيات على التعلم المتبادل، وتقليل المخاطر، وتحسين القوة التفاوضية، شريطة حوكمة داخلية شفافة.

(Coleman, ١٩٩٠; Putnam, ٢٠٠٠)

التحليل الميداني المقارن

يمثل التحليل الميداني ركيزة أساسية في هذا البحث، لأنه يربط الإطار النظري بالواقع الاجتماعي.

وفي هذا الجزء، نقوم بتحليل حالتين مختلفتين في بنيتهما الاجتماعية والاقتصادية، لكنهما تتقاطعان في ارتباط بحضور المرأة الحرفية بوصفها فاعلًا اقتصاديًا وثقافيًا.

المغرب: نموذج يعكس استمرار البنى التقليدية والهيمنة الرمزية.

(أقديم، ٢٠١٨ ;Bourdieu, ١٩٩٨)

السعودية: نموذج يعكس تحولًا مؤسساتيًا عميقًا نحو اقتصاد إبداعي جديد.

(North, ١٩٩٠; Kingdom of Saudi Arabia, ٢٠١٦; UNCTAD, ٢٠١٠)

فيشكّل هذا التوازي أساس المقارنة اللاحقة.

القسم الأول: التحليل الميداني للحالة المغربية التي تهتم بدراسة نموذج النساء الحرفيات في إمسوان.

تقع إمْسوان على الساحل الأطلسي، شمال أكادير، وهي منطقة تجمع بين الطابع القروي التقليدي والانفتاح الاقتصادي المحدود عبر النشاط السياحي. وتشمل الحرف النسائية إنتاج مشتقات الأركان، النسيج التقليدي، الأعشاب الطبية ثم المنتوجات المنزلية.

وقد تم تحليل الحالة المغربية عبر المقابلات والملاحظة الميدانية ثم الدراسات السابقة، مما أتاح فهمًا معمقًا للبنية الاجتماعية التي تتحكم في التمكين.

١- البنية السوسيو-اقتصادية للمجال المحلي:

يُظهر الواقع الميداني في إمْسوان مفارقة واضحة، حيث نلاحظ أن النساء هن الفاعلات الرئيسيات في الإنتاج اليومي، في حين أن الرجال هم من يسيطر على مجالات التسويق والتفاوض والربح.

فيتوافق هذا التقسيم مع ما يسميه بيير بورديو "تقسيم الفضاءات"، حيث يصبح المنزل فضاءً نسائيا مغلقًا، والسوق فضاءً ذكوريًا مفتوحًا، مما يؤدي إلى احتكار الرجال

للعلاقات التجارية مع عدم تحكم النساء في السعر النهائي أو شروط البيع، مما يعني تبعيتهن للوسطاء الذكور.

٢- الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للنساء الحرفيات:

تكشف البيانات الميدانية أن أكثر من ٧٠٪ من الحرفيات تتراوح أعمارهن بين ٣٠ و٥٥ سنة، إضافة إلى أن نسبة كبيرة منهن لم تلج المدرسة أو لم تتجاوز مستوى الابتدائي، ثم هن يعتمدن على الحرفة كمصدر أساسي أو مكمل للدخل، كما ان عملهن يتم ضمن تعاونيات عائلية أو محلية صغيرة.

وتؤثر الأمية البنيوية سلبًا على قدراتهن في مجالات التسويق والتفاوض والتعامل مع البنوك، وكذا في المشاركة بالبرامج التنموية أو استخدام الوسائط الرقمية. فتتحول بالتالي حرفتهن إلى مجرد نشاط منزلي محدود الفعالية الاقتصادية.

٣- الأدوار الجندرية في سلسلة القيمة الحرفية:

يتوزع العمل وفق منطق جندري صارم، حيث يتلخص دور النساء في عملية الإنتاج داخل المنازل عبر مراحل يدوية تعتمد أدوات بسيطة تتطلب مجهودا شاقا، في حين تسند للرجال أدوار تنجز في الفضاء العام، وهي مهام تقود إلى التحكم في الربح المالي عبر السفر إلى الأسواق والتسويق للمنتوجات وما يتطلبه الأمر من تفاوض.

فيعكس هذا الواقع نظامًا رمزيًا تقليديا، ويجعل التمكين الاقتصادي للنساء مجرد تمكين جزئي.

فبعض العقليات الذكورية السائدة في القرية، تستمر في الاعتقاد بكون خروج المرأة للسوق عيبا، مما يدفع النساء أنفسهن إلى تبرير احتكار الرجال للتسويق، وقبول أجور أقل...

لكن رغم هاته التحديات، تمثل هاته التعاونيات مجموعة من الفرص الإيجابية بالنسبة لهاته النسوة: فهن بفضل هذا العمل، يستطعن بناء شبكة من العلاقات الاجتماعية والمهنية، تمكنهن من تبادل المهارات والخروج النسبي من العزلة، ثم تحقيق التمكين ولو جزئيا.

القسم الثاني: التحليل الميداني للحالة السعودية

الحرف التقليدية وتمكين المرأة في ضوء رؤية ٢٠٣٠ ، شهدت المملكة العربية السعودية خلال العقد الأخير تحولات عميقة في قطاع الحرف التقليدية والاهتمام بالفنون، جعلت من النساء الحرفيات شريكات فاعلات في الاقتصاد الإبداعي .

وتشمل هذه الحرف النسائية: السدو، التطريز، صناعة السلال (الخوص)، العطور التقليدية، الحلي، الفخار والطهي التقليدي.

١- البنية المؤسساتية الجديدة للحرف التقليدية:

تشير تقارير هيئة التراث (٢٠٢١) ووزارة الثقافة والفنون(٢٠٢٣) إلى ارتفاع عدد البرامج التدريبية وتوسع منصات التسويق الالكتروني وتسجيل آلاف الحرفيين رسميا، كما يلاحظ دعم الحرف بناء على رؤية والاهتمام بالفنون بشتى انواعها٢٠٣٠، وإطلاق عام الحرف اليدوية لسنة ٢٠٢٥، بالإضافة لتنظيم معارض وطنية ودولية.

يعبر هذا التحول عن انتقال الدولة من حماية التراث إلى تشغيل الحرف ضمن اقتصاد إبداعي عالي القيمة.

٢- دور المرأة الحرفية في الاقتصاد الوطني:

وفق مجموعة من الدراسات،(Al-Mubarak, ٢٠٢٠; Alhazmi, ٢٠٢٢) يمكننا الجزم بأن الحرف، قد أصبحت مصدر لدخل مرن بالنسبة للنساء بالمملكة العربية السعودية، خاصة في المناطق الريفية.

فقد توفرت لهن فرص المشاركة في البيع الإلكتروني، كما ارتفعت نسبة مشاركتهن في المعارض والأسواق التراثية، وتم دمجهن في مسارات التدريب والابتكار. وبذلك يلاحظ توسع الحرفة من نشاط منزلي بسيط إلى مسار مهني.

٣- برامج التمكين والتدريب والتحديات

تشمل برامج الدعم حاضنات من المنشآت، تدريبات ميدانية مهنية وإدارية، رخصا رسمية لممارسة الحرفة، دعما تسويقيا عبر منصات للبيع وفرص للتمويل، إضافة لمجموعة من الشراكات مع جامعات.

فيلاحظ أن هذه البرامج تساعد على تعزيز رأس المال الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للنساء. وبالتالي فتكامل المعطيات بالنسبة لمجال الحرف النسائية هو ما يميز تجربة التمكين الاقتصادي للنساء الحرفيات بالمملكة العربية السعودية.

لكن رغم تواجد هذه الإيجابيات، تظل إكراهات التحديات قائمة، بفعل صعوبة تحويل الحرفة إلى مشروع مستدام، محدودية الإبداع التجاري لدى بعض الحرفيات، ضعف الربط بين الحرفة والتصاميم العصرية المطلوبة أكثر، تفاوت جغرافي في فرص الدعم، المنافسة الشديدة في الأسواق المحلية.

٤- خلاصة التحليل الميداني للحرف النسائية بالمملكة العربية السعودية:

يمكن القول بأن حضور المرأة في الفضاء العمومي لأجل المشاركة في المعارض أصبح مدعوما رسميا، حيث يتم الاعتراف بها كمحترفة، ولذلك فهي تقوم بالتفاوض المباشر دون حاجة إلى وسيط، وهذا يتيح درجة أعلى من التمكين الرمزي. كما أن رؤية ٢٠٣٠ ساهمت في إعادة تعريف دور المرأة كفاعل اقتصادي وتحويل الحرفة إلى صناعة إبداعية مما ساهم في التراكم التدريجي للرأسمال الرمزي والاجتماعي للنساء الحرفيات بالمجتمع السعودي.

وبالتالي فالتمكين الاقتصادي للحرفيات في هذا المجال هو مؤسساتي وأكثر استدامة ووضوحا من حيث الأثر الاقتصادي.

المقارنة التحليلية بين التجربتين المغربية والسعودية

للتوضيح، فالمقارنة تشمل فضاءين متباينين، فمن جهة المغرب، تم الاشتغال الميداني على المجال القروي المرتبط بمنطقة إمسوان شمال أكادير بالمغرب، وهو المجال المتشبع بنيويا بالثقافة الذكورية المتوارثة في ظل غياب المؤسسة للقطاع الحرفي، أما المملكة العربية السعودية، فقد تم الاشتغال على مجال جغرافي عام شاسع توحده الاختيارات المؤسساتية السائدة بالمملكة والتي تهيكل وتنظم العمل الحرفي.

فتقوم المقارنة إذا بين المغرب والسعودية على وجود قطاع واحد وهو(الحرف التقليدية)، لكنه يتحرك داخل بنيتين اقتصاديتين مختلفتين.

أولا: الاختلافات البنيوية بين النموذجين:

- على مستوى البنية الاجتماعية والثقافية والرمزية:

بالنسبة للمغرب، تم الاشتغال على مجتمع قروي يعتمد روابط قرابة قوية، ويتميز بالأمية البنيوية التي تضعف قدرات النساء على الفعل الاقتصادي، هذا في ظل سياق يتجذر به الهابيتوس الذكوري، حيث الفصل الرمزي والعملي بين الفضاءين الخاص للنساء والعام للذكور، وحيث أن خروج المرأة إلى السوق يحمل دلالات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي تلاحظ محدودية الاعتراف بالمرأة الحرفية باعتبار كون عملها يعد نشاطا تكميليا لا مسارا اقتصاديا مؤسساتيا. فتقبل النساء هذا العنف الرمزي المتوارث، مما يجعل تمكينهن محاط بالمعيقات المتعددة.

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية حيث تم الاشتغال على مجال شاسع في ارتباط بالاختيارات المؤسساتية للحرف التقليدية، فإن توفر إطار رسمي يعترف بالقيمة المهنية للحرف بالموازاة مع ارتفاع مستوى الاعتراف بالحرفية نتيجة التحولات الاجتماعية منذ ٢٠١٦ أدى إلى تراجع الخطاب الذكوري في مجالات العمل وإعادة تعريف أدوار المرأة في السياسات الوطنية وخلق دعم رسمي لإعادة صياغة الفضاء العمومي. وبالتالي فقد أصبحت مشاركة النساء في المعارض جزء من الهوية الوطنية، بل يلاحظ دعم الإعلام والثقافة للصورة الرمزية للحرفية.

وبالتالي يبدو أن الفرق الجوهري بين النموذجين على هذا المستوى يتجلى في كون العائق الأساسي بالمغرب، يتلخص في تجذر الثقافة الذكورية المتوارثة وغياب الرأسمال الرمزي والاجتماعي للحرفيات وكذا غياب الهيكلة المؤسساتية للقطاع، في حين يبدو أن تراكم الرأسمال الرمزي للحرفيات بالعربية السعودية بفضل التحديث المؤسساتي للحرف التقليدية وهيكلتها مؤسساتيا، شكل دعامة أساسية للتمكين عبر الحرف التقليدية.

- على مستوى البنية الاقتصادية والمؤسساتية:

بالمغرب تنتج النساء القيمة المادية، لكن يسيطر الرجال على القيمة التجارية في ظل غياب هيكلة التسويق أو احتراف ريادة الأعمال وعصرنتها، وكذا في ظل رمزية الحرفة النسائية التقليدية بالمجال.

فرغم أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمغرب تدعم التعاونيات إلا أن ضعف التنسيق بين وزارة الصناعة التقليدية والجهات المحلية ينعكس سلبا على بناء القدرات الريادية لأجل تمكين مكتمل.

في حين أن التسويق بالمملكة العربية السعودية هو جزء من منظومة تربط الإنتاج بالتسويق والتمويل، وتيسر الوصول إلى المعارض والمنصات الرقمية والحاضنات، كما تعزز المنظومة عبر منح الترخيص الرسمي للحرفيات مما يوسع سوق الاقتصاد الإبداعي ويشجع النساء على ولوج مجالات البيع دون الاعتماد على وسيط.

ذلك أن رؤية ٢٠٣٠ قد أنجزت تحولا جذريا في التشريعات، كما أن تبني برامج للتدريب ومنصات للتسجيل الرسمي وحاضنات المشاريع والمعارض الوطنية والدولية، وكذا دمج الحرف ضمن استراتيجيات السياحة والاقتصاد الإبداعي، كلها عوامل ساهمت في تزايد فرص التمويل والاحتراف والتسويق الالكتروني.

وبالتالي، يبدو أن الفرق الجوهري على هذا المستوى يتلخص بالنسبة للمغرب في الانفصال بين الإنتاج والتسويق وتبني سياسات محدودة وغير متكاملة.

في حين يلاحظ بالنسبة للمملكة العربية السعودية، أن هناك سياسات مؤسساتية شاملة ومترابطة، كما أن هناك تكاملا بين الإنتاج والتسويق.

ثانيا: التقاطعات بين التجربتين.

رغم تباين الشروط البنيوية والمسارات لكل من للتجربتين، نلاحظ بعض التقاطعات المشتركة، على مستوى التسويق الرقمي الذي يمثل تحديا متزايدا، كما تشكل الحرف مصدر دخل مرن بالمناطق الريفية عند الطرفين، وتتميز النساء في كلا التجربتين بتنامي الطموح وامتلاك مهارات عالية في الإنتاج، حيث أن الانتقال إلى الاقتصاد الإبداعي يفرض نفسه في كلتا الحالتين.

ثالثا: المرجعيات النظرية لتفسير الفروق بين التجربتين.

نستند إلى المفاهيم التالية لأجل تحليل الفروق بين النموذجين، المملكة المغربية و المملكة العربية السعودية .

١- الهيمنة الرمزية (بيير بورديو)

يلاحظ استمرارية تجذر الهيمنة الذكورية بالمغرب، فهي تعيد إنتاج نفسها بنيويا عبر مجموعة من الميكانيزمات التي تضمن حضورها الدائم في مختلف المجالات والميادين، حضور يتوارثه اللاوعي الجماعي ويقدسه الوعي الجماعي والمؤسساتي رغم إعاقاته المتوالية لاستكمال التنمية باعتبار ارتباط إعاقته بنصف الموارد البشرية للوطن، وهن نساؤه.

أما بالمملكة العربية السعودية، يحضر نفس الفكر الذكوري المتوارث المتواجد بالمغرب، لكن الفرق يتجلى في قدرة السياسات الرسمية على تقييده في مجال التمكين الاقتصادي للنساء الحرفيات.

٢- الرأسمال الثقافي والاجتماعي

الرأسمال الثقافي بالمغرب تعيقه الأمية البنيوية، في حين تعززه برامج التدريب والتأهيل بالمملكة العربية السعودية وبنفس السياق، فرأس المال الاجتماعي يقوم بالمغرب على الروابط العائلية التقليدية، في حين تعززه المؤسسات والحاضنات بالمملكة العربية السعودية.

٣- التمكين الاقتصادي عملية اجتماعية وليس تقنية

تؤكد المقاربة السوسيولوجية ان التمكين الاقتصادي لا يتحقق دون تمكين معرفي وثقافي، ويتجلى هذا من خلال الدراسة، حيث يلاحظ أن النساء بالمغرب ينتجن، لكنهن لا يتحكمن في العائد الاقتصادي، وكما تبدي السياسات المؤسساتية بالمملكة العربية السعودية، هي وحدها من يستطيع كسر جزء كبير من البنية الرمزية التقليدية القائمة.

تشير نتائج الدراسة إلى أن التمكين الاقتصادي للنساء الحرفيات، سواء في المغرب أو السعودية، لا يتحدد فقط بوجود برامج اقتصادية، بل يتشكل عبر منظومة متكاملة من

العلاقات الاجتماعية، الخطاب الثقافي السائد، السياسات الحكومية، رأس المال المعرفي والفضاء الرمزي.

٤-التفاعل بين الثقافة والمؤسسات: مفتاح المقارنة

توضح لنا المقارنة أن الثقافة بالمغرب تعيق المؤسسات، في حين تستطيع المؤسسات بالمملكة العربية السعودية تغيير الثقافة. إذ يلاحظ أن إصلاح التعاونيات ودعمها بالمغرب لم يستطع تغيير العادات الذكورية المتجذرة، فاستمرت هذه الأخيرة بإعاقة التمكين الاقتصادي للنساء الحرفيات. في حين أن إعادة هيكلة المؤسسات (وزارة الثقافة والفنون، هيئة التراث، المنشآت) أحدث علامة فارقة في المشهد لصالح التمكين الاقتصادي المؤسساتي للنساء الحرفيات، بل تعدى ذلك إلى الشروع في التحول الثقافي، المرتبط بالتمثلات.

فنخلص إلى أن التغيير المؤسساتي في المملكة العربية السعودية أسرع من التغيير الثقافي بالمغرب .

النتائج والتوصيات

النتائج الرئيسية

أ. على مستوى الإجابة عن الأسئلة البحثية:

السؤال الأول: السياقات المختلفة

أظهرت الدراسة أن السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدين شكلت بصورة جوهرية طبيعة ونماذج تمكين المرأة عبر الحرف التقليدية. ففي المغرب، نشأت الحركة التعاونية كاستجابة عضوية لحاجات اقتصادية واجتماعية في المناطق القروية الفقيرة، مدعومة بمجتمع مدني نشط. أما في المملكة العربية السعودية، فقد جاءت المبادرات ضمن مشروع وطني شامل للتحول الاقتصادي والاجتماعي (رؤية ٢٠٣٠)، بقيادة الدولة عبر موارد ضخمة.

السؤال الثاني: الأطر المؤسساتية

تختلف الأطر المؤسساتية والقانونية بشكل واضح: يعتمد المغرب على نموذج تشاركي متعدد الفاعلين مع دعم حكومي متفاوت، بينما تعتمد المملكة العربية السعودية نموذجا مركزيا منسقا بموارد سخية وبرامج متكاملة.

فقد حقق النموذجان معا نجاحات، لكن مع تحديات متباينة: إذ لاحظنا الاستمرارية في المغرب، والاستدامة الذاتية في المملكة العربية السعودية.

السؤال الثالث: آليات العمل

تعمل التعاونيات المغربية بديمقراطية داخلية، مشاركة جماعية، وتضامن اجتماعي قوي، بينما تركز المشاريع بالمملكة العربية السعودية على ريادة الأعمال الفردية، الاحترافية، والتسويق الاستراتيجي.

لاحظنا ان كلا النموذجين فعّال، لكن بمزايا متباينة: القوة الجماعية مقابل المرونة الفردية.

السؤال الرابع: الأثر على المرأة

"الأثر الإيجابي على تمكين المرأة واضح في كلا البلدين، لكن بأبعاد مختلفة.

اقتصاديا: هناك دخل إضافي مهم نسبيا في المغرب، ودخل أعلى مطلقا في المملكة العربية السعودية. اجتماعيا: هناك احترام متزايد وقيادة قوية في المغرب، وكسر قوالب نمطية سريع في السعودية.

نفسيا: ثقة بالنفس وفخر بالإنجاز في كليهما..

السؤال الخامس: التحديات

التحديات منها ما هو مشترك (تسويق، منافسة، تدريب إداري، استدامة) ومنها ما هو خاص بكل سياق (الفقر والأمية بالمجال القروي في المغرب، الاعتماد على الدعم الحكومي في المملكة العربية السعودية). يتطلب التغلب عليها استراتيجيات مبتكرة ومتكيفة مع كل سياق.

السؤال السادس: الدروس المستفادة

التعلم المتبادل ممكن ومفيد: إذ يمكن للمغرب أن يستفيد من الاحترافية والدعم المنظم بالمملكة العربية السعودية، كما يمكن لهاته الأخيرة أن تستفيد من النموذج التعاوني المغربي والاستدامة الذاتية. فالشراكة بين البلدين يمكن أن تعزز الحرف العربية عالميا.

ب. النتائج حسب الأبعاد

على مستوى البعد الاقتصادي، كانت هناك، الملاحظات التالية:

- تمكين اقتصادي ملموس في كلا البلدين رغم تباينه.
- تحسن في مستوى الدخل والاستقلالية المالية.
- مساهمة في الاقتصاد المحلي والوطني.
- خلق فرص عمل للنساء القرويات/المهمشات.

على مستوى البعد الاجتماعي، لاحظنا ما يلي:

- تغيير في الأدوار الاجتماعية للمرأة.
- تعزيز المكانة والاحترام.
- قيادة نسوية قوية وناشئة.
- نماذج ملهمة للأجيال الجديدة.

على مستوى البعد الثقافي، لاحظنا ما يلي:

- الحفاظ الفعلي على الحرف التقليدية.
- نقل المعارف بين الأجيال.
- تعزيز الفخر بالهوية الثقافية.
- الاعتراف المحلي والدولي.

علي مستوى البعد التنموي:

- أصبحت الحرف التقليدية نموذجا للتنمية المستدامة وللربط بين الاقتصادي والثقافي والبيئي.
- تحقق تمكين متباين المستوى للمجتمعات المحلية.

- المساهمة في أهداف التنمية المستدامة.

التوصيات

تُوجّه التوصيات إلى صُنّاع القرار، والباحثين، والفاعلين في الاقتصاد الإبداعي بالنسبة للبلدين.

ثلاث مستويات، وهي كالتالي: تشمل التوصيات الموجّهة للمغرب

أ. على المستوى الثقافي

هناك أولوية وأهمية لإطلاق برامج تربوية لتفكيك الهابيتوس الذكوري المتوارث والسائد عبر الممارسات والعادات والتنشئة والمتجذر في اللاوعي الجمعي. وبالتالي، هناك حاجة ملحة لدمج مقاربات الجندر في التعليم بصفة عامة، وبالعالم القروي بصفة خاصة. كما ينبغي تحديث الخطاب الجمعوي حول أدوار النساء وجعله أكثر فاعلية وأقرب إلى الجرأة.

ب. على المستوى الاقتصادي

هناك حاجة لإنشاء حاضنات حرفية رسمية مع توفير تدريب متواصل في التسويق والتكنولوجيا بالموازاة مع دعم الابتكار والتصميم العصري للمنتجات.

ج. على المستوى القانوني

هناك ضرورة تسهيل حصول النساء الحرفيات على التراخيص القانونية الضرورية لممارسة الحرفة، وكذا توفير الدعم القانوني المؤسساتي لعملية تسويقهن لمنتوجاتهن دون الحاجة إلى وسيط.

تشمل التوصيات الموجهة للمملكة العربية السعودية ثلاث مستويات:

أ. تعزيز استدامة المشاريع

على هذا المستوى، تبدو لنا أهمية دعم مشاريع الحرفيات في ما بعد التأسيس (أي مرحلة النمو)، إضافة لتعزيز الحرف التقليدية للنساء عبر ربطها بمنظومة ريادة الأعمال، وكذا تشجيع الابتكار في التغليف والهوية البصرية.

ب. تطوير المهارات

لأجل تطوير المهارات، هناك حاجة لزيادة الشراكات مع الجامعات لتدريب الحرفيات وتعزيز مكانتهن وتوسيع آفاقهن، كما أن هناك حاجة لتوفير تعلم الرقمنة والتدبير المالي.

ج. التوسع نحو الأسواق العالمية

لأجل تحقيق هذا الهدف، هناك حاجة لدعم المشاركة في المعارض الدولية، وتحفيز التصدير ضمن الاقتصاد الإبداعي.

يمكن تلخيص التوصيات المشتركة للبلدين فى النقاط التالية:

- تمكين النساء معرفيًا.
- برامج محو الأمية الاقتصادية.
- التدريب على التسويق الرقمي.
- تنمية مهارات القيادة.
- ربط الحرفة بالاقتصاد الإبداعي .
- تحديث التصميم.
- إدماج التكنولوجيا.
- إنشاء علامات تجارية نسائية جماعية.
- تعزيز الاعتراف الاجتماعي.
- حملات إعلامية لإعادة تعريف صورة الحرفية.
- دعم المحتوى الثقافي حول الحرف.
- تقوية رأس المال الاجتماعي.
- شبكات تعاون عربية بين الحرفيات من البلدين.
- تبادل الخبرات عبر منصات مشتركة.

الخاتمة

تكشف الدراسة أن التمكين الاقتصادي للنساء الحرفيات في المغرب والمملكة العربية السعودية يتحرك داخل نموذجين مختلفين جذريًا.

فالنموذج المغربي يقدم تمكينا تحت ضغط بنية تقليدية، حيث أن المرأة منتجة أساسية لكن دون سلطة اقتصادية، تمنعها الأمية من الاندماج في السوق، كما أن الثقافة الذكورية تعيد إنتاج التبعية، وتنتج تمكينا محدودا هشا وغير مستدام.

في حين يقدم النموذج السعودي تمكينا معززا بالتحديث المؤسساتي لمجال الحرف التقليدية. فقد أعادت الدولة بناء القطاع الحرفي بالكامل، فأصبحت المرأة فاعلا رسميا في الاقتصاد الإبداعي، كما أن تسويق المنتجات أصبح مؤسساتيا يستفيد من الاعتراف الجماعي، مما جعل مشاركة النساء بالفضاء العام تتسم بالسلاسة والتمكين السريع القابل للاستدامة.

المراجع

أولًا: المراجع العربية

الكتب والتقارير :

محمد. أقديم. (٢٠١٨) .المرأة والتنمية في المغرب: مساهمة المرأة القروية في الاقتصاد المحلي. الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت.

برنامج جودة الحياة. (٢٠٢٠) تمكين المرأة في الفنون والحرف التقليدية بالمملكة العربية السعودية. الرياض.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. (٢٠٢١) دعم التعاونيات النسائية في المغرب: تقرير سنوي. الرباط.

هيئة التراث السعودية. (٢٠٢١) تقرير حالة الحرف اليدوية في المملكة العربية السعودية. الرياض.

وزارة الثقافة (٢٠٢٣). الاستراتيجية الوطنية للثقافة : دعم الحرف اليدوية ضمن رؤية ٢٠٣٠. المملكة العربية السعودية.

وزارة الصناعة والثروة المعدنية. (٢٠٢٢). دور المرأة الحرفية في الاقتصاد الوطني. مبادرة صنع في السعودية.

المقالات:

مليكة. أركون. (٢٠٢٠)، دور التعاونيات النسائية في التمكين الاقتصادي بالمغرب: دراسة ميدانية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد ١٢،

حسناء. بوعزة. (٢٠١٩). الحرف التقليدية وريادة الأعمال النسائية في المغرب. مجلة علوم الإنسان والمجتمع. العدد ٧.

الاتفاقيات والوثائق الدولية:

اتفاقية صون التراث غير المادي. (٢٠٠٣). منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو).

https://ich.unesco.org/ar/convention/

الأمم المتحدة. .(٢٠١٥) *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠*

https://sdgs.un.org/٢٠٣٠agenda

ثانيًا: المراجع الإنجليزية:

Alhazmi, H. (٢٠٢٢). Women artisans and the creative economy in Saudi Arabia: Opportunities and challenges. *Journal of Cultural Economics,* ٤٦(٣), ٤٥٥–٤٧٢.

Al-Mubarak, F. (٢٠٢٠). The role of women's handicrafts in local economic development in Saudi Arabia. *International Journal of Entrepreneurship,* ٢٤(٦), ١–١٢.

Bourdieu, P. (١٩٨٦). The forms of capital. In J. Richardson (Ed.), *Handbook of theory and research for the sociology of education* (pp. ٢٤١–٢٥٨). Greenwood.

Bourdieu, P. (١٩٩٠). *The logic of practice*. Stanford University Press.

Kabeer, N. (١٩٩٩). Resources, agency, achievements: Reflections

on the measurement of women's empowerment. *Development and Change*, ٣٠(٣), ٤٣٥–٤٦٤. https://doi.org/١٠.١١١١/١٤٦٧-٧٦٦٠.٠٠١٢٥

Kingdom of Saudi Arabia. (٢٠١٦). *Saudi Vision ٢٠٣٠*. https://www.vision٢٠٣٠.gov.sa

North, D. C. (١٩٩٠). *Institutions, institutional change and economic performance*. Cambridge University Press.

Sen, A. (١٩٩٩). *Development as freedom*. Alfred A. Knopf.

UNDP, & UNESCO. (٢٠١٣). *Creative economy report ٢٠١٣ special edition: Widening local development pathways*. https://www.undp.org/publications/creative-economy-report-٢٠١٣-special-edition

UNCTAD. (٢٠١٠). *Creative economy report ٢٠١٠: Creative economy—A feasible development option*. https://unctad.org/publication/creative-economy-report-٢٠١٠

UNESCO. (٢٠٢٢). *Re|Shaping policies for creativity: Addressing culture as a global public good*. https://unesdoc.unesco.org/ark:/٤٨٢٢٣/pf٠٠٠٠٣٨٠٤٧١

World Bank. (٢٠٢٠). *Women, business and the law ٢٠٢٠*. https://doi.org/١٠.١٥٩٦/٩٧٨-١-٤٦٤٨-١٥٣٢-٤

ثالثًا: المراجع الفرنسية:

Benyahia, S. (٢٠٢٠). Le rôle des femmes artisanes dans

l’économie sociale au Maroc. *Revue des Études Méditerranéennes,* ١٤(٢), ١٢٢–١٤٠.

Bourdieu, P. (١٩٧٩). *La distinction: Critique sociale du jugement*. Les Éditions de Minuit.

Bourdieu, P. (١٩٩٨). *La domination masculine*. Éditions du Seuil.

Foucault, M. (١٩٧٥). *Surveiller et punir: Naissance de la prison*. Gallimard.

Marzouki, A. (٢٠١٧). Les coopératives féminines au Maroc: Entre tradition et modernité. *Revue Marocaine de Sociologie,* ٩(١), ٨٩–١١٠.